

بحار الأنوار

[83] الأليم [ونفي عمك بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله] (1) وأما رجائي الخلافة، فلعمري لئن رجوتها فإن لي فيها لملتصا وما أنت بنظير أخيك ولا خليفة أبيك لأن أخاك أكثر تمردا على الله، وأشد طلبا لاراقة دماء المسلمين، وطلب ما ليس له بأهل، يخادع الناس ويمكرهم ويمكر الله والله خير الماكرين. وأما قولك: إن عليا كان شر قريش لقريش، فوالله ما حقر مرحوما، ولا قتل مظلوما. وأما أنت يا مغيرة بن شعبه فانك عدو، ولكتابه نابذ، ولنبيه مكذب وأنت الزاني وقد وجب عليك الرجم، وشهد عليك العدول البررة الأتقياء فاخر رجمك، ودفع الحق بالباطل، والصدق بالأغاليط، وذلك لما أعد الله لك من العذاب الأليم والخزي في الحياة الدنيا، ولعذاب الآخرة أخزى (2). وأنت ضربت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله حتى أدميتها وألقت ما في بطنها استدلالا منك لرسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ومخالفة منك لأمره، وانتهاكا لحرمة، وقد قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله: أنت سيدة نساء أهل الجنة، والله مصيرك إلى النار، وجاعل وبال ما نطق به عليك. فبأي الثلاثة (3) سببت عليا أنقصا من حسبه، أم بعدا من رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله أم سوء

(1) ما بين العلامتين لا يناسب عتبة بن أبي سفيان وهو أخو معاوية لا بويه وإنما يناسب الوليد بن عقبة أخا عثمان بن عفان لأمه أروى بنت كرز، والحكم بن أبي العاص طريد رسول الله صلى الله عليه وآله ولعينه عم عثمان حقيقة، وعم الوليد بن عقبة بهذا السبب. (2) إشارة إلى زنا مغيرة بن شعبه بام جميل وكان واليا على الكوفة سنة 17 فجاء أربعة من الشهود وهم: أبو بكر بن الحارث وشبل بن معبد وزياد بن عبيد إلى عمر فشهد الثلاثة الأول صريحا وتلكم الآخر بعد ما أفهمه عمر رغبته في أن لا يخزي المغيرة فدرء عنه الحد وحد الثلاثة الأول حد القذف. والقصة مشهورة أخرجه الحاكم في ترجمة المغيرة في المستدرک ج 3 ص 448. (3) الظاهر جعل الثلاثة الأخيرة واحدا حتى يصح " فبأي الثلاثة " وسيجئ كلام في ذلك من المصنف رحمه الله.